جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الشهرة في النحو العربي قضاياها وآثارها

إعداد

أ.د/ وليد مقبل السيد علي الديب
أستاذ النحو والصرف والعروض،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

الشهرة في النحو العربي قضاياها وآثارها

وليد مقبل السيد علي الديب
قسم اِللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: wadib@jazanu.edu.sa

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة القضايا النحوية المتصلة بالشهرة، ورصد الآثار المترتبة على اعتداد النحو العربي بالشهرة، وكذا يهدف إلى البحث في العوامل المشتركة بين القضايا النحوية المتصلة بالشهرة، وأيضا مناقشة آراء النحويين حول قضايا الشهرة والترجيح بينها، وقد تتبع البحث ظاهرة الشهرة في النحو العربي، ورصد خمس عشرة قضية تتصل بها اتصالًا وثيقًا، مستعينًا بالمنهج الوصفي القائم على التحليل في دراسة مجموعة من القضايا النحوية القائمة على الشهرة، محددًا خصائصها، وباحثًا عن آثارها في الحكم النحوي، ومرجحًا بين آراء النحويين حول قضاياها، وقد جمعت خمس عشرة قضية قائمة على الشهرة، ورتبتها حسب تسلسل قضاياها متبعًا ترتيب ابن مالك في ألفيته ما أمكن، لأن قضاياها لم تستقم لتقسيم يقوم على مباحث، وبناء على ذلك فقد اشتمل البحث على تقديم، وخمس عشرة قضية، وخاتمة، ومن خلال دراسة تلك القضايا أثبت البحث الدور المحوري للشهرة في قضاياها، فقد كانت سببًا في التقديم والتأخير بين الاسم واللقب، كما نُزِعَ بسببها من الاسم تعريفه، وميَّزت عَلَمِ الجنس عن غيره، وقد كان لها دور في الحذف، كما منحت بعض الأساليب خصوصية، وجاءت شرطًا في بعضها، وأتت في مقدمة مسوغات عود الضمير على غير مذكور، وقد منحت المعنى المجازي قوة أخرجته من المجاز إلى الحقيقة العرفية، كما أثبت البحث من خلال دراسة هذه الظاهرة أن النحو العربي قد راعى الأبعاد الاجتماعية، فجعل الشهرة علة قوية، وأتاح لها توثيق الأحداث التاريخية المعروفة.

الكلمات المفتاحية: الشهرة، الاسم، اللقب، الندبة، الحذف.

Popularity in Arabic grammar, its issues and effects

Walid Moqbel Al-Sayed Ali Al-Deeb
Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, Jazan University, Saudi Arabia.
Email: wadib@jazanu.edu.sa

Abstract:
The research aims to study the grammatical issues related to fame, and to monitor the effects of the Arabic grammar's reliance on fame, as well as to investigate the common factors between grammatical issues related to fame, and also to discuss the opinions of grammarians on issues of fame and weighting between them. Arabic grammar, and monitoring fifteen issues closely related to it, using the descriptive approach based on analysis in the study of a group of grammatical issues based on fame, specifying their characteristics, searching for their effects in grammatical judgment, and weighing among the opinions of grammarians on their issues, and I collected fifteen cases It is based on fame, and arranged according to the sequence of its issues, following the order of Ibn Malik in his millennium as possible, because its issues did not adhere to a division based on investigations, and accordingly, the research included an introduction, fifteen cases, and a conclusion, and by studying these issues, the research proved the pivotal role For the fame in her cases, it was a reason for the submission and delay between the name and the surname, as it was removed from the name because of its definition, and it distinguished the science of sex from others, and it had a role in deletion, as it granted some methods privacy, and came It is a condition in some of them, and it came at the forefront of justifications for returning the conscience to what is not mentioned, and it gave the metaphorical meaning a force that brought it out of the metaphor into the customary truth, and the research proved through the study of this phenomenon that the Arabic grammar took into account the social dimensions, so it made fame a strong reason, and allowed it Documentation of known historical events.

Keywords: Fame, Name, Surname, Scar, Deletion.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وأفصح الناطقين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

اللغة ظاهرة اجتماعية، ونحونا العربي لم يكن بمنأى عن طبيعة الحياة وظواهرها المتنوعة، ونستطيع أنْ نلمح ذلك في قضاياه، وأحكامه، ومن الظواهر الاجتماعية التي اعتد بها النحو العربي الشهرة، فقد اشتملت عليها مجموعة من القضايا النحوية، وكان لها أثر في الحكم النحوي، فعزمت على جمع القضايا المشتملة على هذه الظاهرة، ودراستها دراسة تحليلية نقدية، مبينًا آثار هذه الظاهرة في الحكم النحوي، ومناقشًا آراء النحويين حول قضاياها، ومرجحًا بينها.

- أسباب اختيار الموضوع: دعاني إلى دراسة هذا الموضوع:

١- الشهرة ظاهرة اجتماعية تستحق الاهتمام، واللغة هي وسيلة التعبير عن أي ظاهرة.

٢- محاولة حصر القضايا المتعلقة بظاهرة الشهرة في النحو العربي.

٣- البحث في الآثار المترتبة على اعتداد النحو العربي بظاهرة الشهرة.

٤- استخدام اللغويين لمصطلح الشهرة في التعليل لمجموعة من القضايا.

٥- الكشف عن علاقة الشهرة بالعدول عن القاعدة في بعض القضايا النحوية.

٦- التنقيب عن خصائص الشهرة في سياقات استخدامها.

تساؤلات الدراسة:

١- ما مفهوم الشهرة في النحو العربي؟

٢- ما القضايا النحوية التي تتصل بالشهرة؟

٣- ما الآثار المترتبة على الاعتداد بالشهرة في العرف النحوي؟

٤- هل هناك عدول عن القاعدة الأساسية من أجل الشهرة في بعض القضايا؟

أهمية الموضوع والهدف منه:

١- دراسة القضايا النحوية المتصلة بالشهرة.

٢- رصد الآثار المترتبة على اعتداد النحو العربي بالشهرة.

٣- البحث في العوامل المشتركة بين القضايا النحوية المتصلة بالشهرة.

٤- مناقشة آراء النحويين حول قضايا الشهرة، والترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

لم أجد فيما اطلعت عليه من دراسات أي دراسة علمية تناولت ظاهرة الشهرة في النحو العربي.

- منهج البحث وخطواته:

يتبع البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل في دراسة مجموعة من القضايا

النحوية القائمة على الشهرة، محددًا خصائصها، وباحثًا عن آثارها في الحكم النحوي، ومرجحًا بين آراء النحويين حول قضاياها، وقد جمعت خمس عشرة قضية قائمة على الشهرة، ورتبتها حسب تسلسل قضاياها متبعًا ترتيب ابن مالك في ألفيته ما أمكن، لأن قضاياها لم تستقم لتقسيم يقوم على مباحث.

وبناء على ذلك فقد اشتمل البحث على تقديم، وخمس عشرة قضية، وخاتمة.

مفهوم الشهرة

جاء في معجم العين: "الشُّهُرَةُ: ظهورُ الشّيء في شُنْعةٍ حتّى يَشْهَرَه النّاس، ورجلٌ مشهورٌ ومُشَهَّر. وشَهَر سيفَهُ، إذا انتضاه فرفعَهُ على النّاس"[(١)]، و"شهرت

(١) العين: تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال. مادة: (ش، هـ، ر): ٣/ ٤٠٠.

الأمر والشيء شهرًا: أظهرته، ومنه: الشهر لاشتهاره"[1]، ولم يكن نحونا العربي بمنأى عن الاعتداد بالشهرة بهذا المعنى، ومراعاة أبعادها، والتعامل معها على أنها إحدى الظواهر الاجتماعية المستحقة للاهتمام، ومعالجة بعض قضاياه من خلالها، وفي سبيل إثبات ذلك قد جمعت خمس عشرة قضية تتصل بالشهرة اتصالًا وثيقًا، وقمت بدراستها دراسة تحليلية مؤكدًا ما ترتب عليها من أحكام نحوية.

١- من أسباب الترتيب بين الاسم واللقب شهرة اللقب.

لقد أجمع النحويون على أن الترتيب بين الاسم واللقب يكون بِتَقَدِّمِ الاسم وتَأْخِيرِ اللقب[2]، فيجب أن نقول: (جاء زيد زين العابدين)، وليس لنا أن نقول: (جاء زين العابدين زيد)، وقد عللوا لهذا الترتيب بأن"الغالب في اللقب أن يكون منقولًا من اسم غير إنسان كـ(بطة)، فلو قُدِّمَ لَتَوَهَّمَ السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يُقَدَّمُ على المنعوت، فكذلك ما أشبهه، كـ(زيد زين العابدين)، أو (أنف

(١) الأفعال: تأليف: ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فوده، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.٧٧.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه: تأليف: أبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م. ٤/ ٦١، والمقتضب: تأليف: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط ٣، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م. ٤/ ١٦، ونتائج الفكر في النَّحو: لأبي القاسم السهيليّ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.٢٩، والمفصل في صنعة الإعراب: تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – تحقيق: د.علي بو ملحم، الناشر: دار الهلال – بيروت، ط ١، ١٩٩٣م. ٢٦، وشرح الكافية الشافية، تأليف: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ط ١، د ت.١/ ١١٧.

الناقـة)"[١]. ولأنَّ" اللقـب أشـهر مـن الاسـم، ولأنَّ اللقـب يُقْصَـدُ بـه التعظـيم أو التحقير، فلو قُدِّمَ وَأُضِيفَ إلى الاسم لكان بعد نكرة، وتنكيره يزيل الغرض الذي قُصِدَ به، بخلاف تنكير الاسم"[٢].

وهذه القاعدة غير مطردة، فقد جوَّزوا تَقَدُّمَ اللقب على الاسم إذا اشتهر عن الاسم، فإذا" كان اللقب أشهر من الاسم جاز البدء به قبل الاسم، نحو: (المسيح عيسى بن مريم)، فإن المسيح لا يقع على غير عيسى بن مريم، بخلاف (عيسى) فإنه يقع على عدد كثير، ولذلك تُقَدَّمُ ألقاب الخلفاء لأنها أشهر من أسمائهم"[٣]. وكذلك "الملوك يشار إليها بألقابها دون أسمائها"[٤].

وهذا التعليل لتجويز تَقَدُّمِ اللقب على الاسم في غاية العجب؛ لأنهم عللوا به للظاهرة ونقيضها، فقد سبق أن ذكروا أن من أسباب تَقَدُّمِ الاسم على اللقب هو أن اللقب أشهر من الاسم، وهذا السبب نفسه الذي ذكروه لجواز تَقَدُّمِ اللقب، والأعجب من ذلك أن منهم من عرف اللقب بما يوجب شهرته عن الاسم، فقد عرفوه بأنه: "كل اسم غلب على مسماه حتى صار أشهر من اسمه"[٥].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ: خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م. ١/ ١٣٣.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: تأليف: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، الدين، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط:١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ.٢/ ٦٠١.

(٣) معاني النحو: لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.١/ ٧١، وينظر النحو الوافي: تأليف: عباس حسن، دار المعارف، ط ٣، د ت.٢١٥.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: تأليف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، د ط، د ت.١/ ١٦٩.

(٥) أمالي ابن الحاجب: تحقيق: د. فخر صالح سليمان، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٩٨٩ م. ١/ ٤٧٥.

فإذا كان حَدُّ اللقب يستوجب شهرته على الاسم، وإذا كانوا قد أجازوا تَقَدُّمَ اللقب إذا كان ذا شهرة فهذا يجعل مسألة تَقَدُّمِ اللقب على الاسم إذا اجتمعا جوازية، كما أن الأمر لا يخلو من تناقض بين التعليل لِتَقَدُّمِ الاسم بشهرة اللقب، والتعليل لجواز تَقَدُّمِ اللقب بشهرة اللقب.

٢- شهرة اللقب سبب تعريفه وتنكير الاسم معه.

ولم يقتصر دور الشهرة على الترتيب بين الاسم واللقب، وإنما امتد ليشمل الإعراب، فقد أجاز النحويون إضافة الاسم للقب مع أنهما لمسمى واحد، وتدخلت الشهرة مرة أخرى لِيُنْزَعَ بسببها من الاسم تعريفه، ويصير الاسم بالنسبة للقب بمنزلة المضاف النكرة؛ ولأن اللقب أشهر صار هو المضاف إليه الأعرف، ففي قولنا: (هذا قيس قفَّة) " إنما جعلت قفَّة معرفة؛ لأنَّك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: (هذا قيسٌ)، فلو نونت (قفة) صار الاسم نكرة؛ لأن المضاف إنَّما يكون نكرة، ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير (قفَّة) هاهنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفت إليها"(١).

ويصرح ابن يعيش بأن شهرة اللقب عن الاسم كانت وراء هذا الإعراب، فيقول:" أما إضافة الاسم إلى اللقب نحو: (سَعِيدُ كُرزٍ)، و(قَيسُ بَطةَ)، فذلك جائز غير ممتنع، وإن كانا لعَينٍ واحدة، وذلك من قِبَلِ أنه لمَّا اشتهر باللقب، حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولًا، كأنَّه غير المسمَّى بانفراده؛ أُعْتُقِدَ فيه التنكير، وأضيف إلى اللقب للتعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف، ثم سُمِّي به، نحوَ: (عبد الله)، و(عبد الدار)، وكان اللقب أَوْلَى أن يضاف إليه، لأنَّه صار أعرف"(٢).

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣- ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. ٣/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) شرح المفصل: تأليف: ابن يعيش موفق الدين الأسدي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م. ٢/ ١٦٦.

٣- من الفروق بين علم الجنس واسم الجنس شهرة علم الجنس.

من أبرز الفروق بين علم الجنس واسم الجنس أن اسم الجنس وُضِعَ لبعض أفراد الجنس كـ(أسد)، وعلم الجنس وُضِعَ لحقيقة الجنس كـ(أسامة)[١]، "ومن ذلك (ابنُ قِتْرة)، وهو ضَرْبٌ من الحيَّات، فكأنهم إذا قالوا: (هذا ابن قِتْرة) فقد قالوا: (هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا)، وإذا قالوا: (بنات أوبَر) فكأنهم قالوا: (هذا الضرب الذى من أمره كذا، وكذا، من الكمأة)، وإذا قالوا: (أبو جُخادب) فكأنهم قالوا: (هذا الضرب الذي سمعتَ به من الجنادب أو رأيته)"[٢]. ومعنى ذلك "أن علم الجنس إنما يطلق على ما عرف واشتهر بأمر معين أو صفات معينة"[٣]، وبذلك تكون الشهرة مميزة لعلم الجنس عن غيره؛ لأنك بمجرد ذكره كأنك ذكرت الصفات التي اشتهر بها مجمل الجنس.

٤- العلم بالغلبة سببه الشهرة.

العلم بالغلبة نوعان: معرَّف بـ(أل) نحو: (العباس)، ومضاف نحو: (ابن عمر) [٤]، ولا يجوز حذف (أل) أو الإضافة عنه؛ لأنها صارت كالجزء

(١) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف: الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، د ط – د ت.١/ ١٣٦ – ١٣٧.

(٢) الكتاب لسيبويه:٢/ ٩٥.

(٣) معاني النحو: ١/ ٧٨.

(٤) ينظر شرح تسهيل الفوائد: تأليف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.١/ ١٧٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م. ٢/ ٩٦٧.

منـه[١]، واشـتهار الاسـم هـو الـذي أكسـبه العلميـة بالغلبـة؛ لأن اشـتهاره يجعلـه كالمتفق عليه، ويصرف الذهن عن التباسه بغيره، يقول ابن يعيش: "والاسم إذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه، وجرى مجرى العَلَمِ في إفادة التعريف، وذهاب الوهم إلى شخص بعينه، حتى لا يقال لكل من كان ابنًا لعمر وعباس: (ابن عمر، وابن عباس)، حتى يقيد باسمه أو صفته، فـ(ابن عمر) غلب على (عبد الله بن عمر بن الخطاب)، –رضي الله عنهما–. و(ابن عباس) غلب على (عبد الله بن عباس بن عبد المطلب) –رضي الله عنهما–، و(ابن مسعود) غلب على (عبد الله بن مسعود)، و(ابن الزبير) غلب على (عبد الله بن الزبير ابن العوام)، وذلك لشهرتهم بالعلم"[٢]. وقد جعل ابن مالك الشهرة هي حدُّ العلم بالغلبة فحدَّه بأنه: "كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًا"[٣]،

فالشهرة هنا نقلت الاسم من مرتبة من مراتب التعريف إلى مرتبة أقوى، فدخول (أل) في حد ذاته تعريف للاسم، وكذلك الإضافة، لكنَّ العلمية أعرف من المحلى بـ(أل)، ومن المضاف[٤]. ومع ذلك فإن العلم بالوضع رتبته أقوى من العلم بالغلبة، فالأعلام بالغلبة " ليست أعلامًا على الحقيقة، لأنَّ العَلَم كلُّ اسم علَّقتَه على مسمَّى بعينه، فيصير معرفةً بالوضع، ولا يدلُّ على وجود معنى ذلك الاسم في مسمَّاه"[٥].

(١) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب:٢/ ٩٦٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٢٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ١٧٤.

(٤) ينظر الأصول في النحو : لابن السراج أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي – تحقيق : د : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨ م. ١/ ٢٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:١/ ١٢٥.

بل إن حديث النحويين عن الأعلام بالغلبة المبدوءة بـ(ابن) يوهم أن العلمية والشهرة مقصورة على نطاق الإِخْوَةِ فحسب، يقول الزمخشري: " وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المُسَمَّيْنَ به فيصير علمًا له بالغلبة، وذلك نحو: (ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود)، غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم، وكذلك (ابن الزبير) غلب على (عبد الله) دون غيره من أبناء الزبير، و(ابن الصعق، وابن كراع، وابن رألان) غالبة على (يزيد، وسويد، وجابر)، بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من إخوتهم."[(١)].

وأعتقد أن نطاق شهرة العلم بالغلبة قد اتسع مع مرور الزمن، ولم ينحصر في نطاق الإِخْوَةِ، فإلى عصرنا هذا لا يُطْلَقُ اسم من هذه الأسماء إلا وينصرف الذهن إلى صاحبه المشهور تاريخيًا بهذا الاسم، و"قَصْدُ غيرهما لم يفهم إلَّا بقرينة"[(٢)]، كأنْ يكون هناك سياق خاص يتحدثون فيه عن اسم يَعْرِفُونَهُ، فيقولون: (ابن عمر) ويقصدون شخصًا بعينه غير (ابن عمر) الصحابي الجليل.

فالغلبة تكون في عُرْفِ أصحابها، وكلما تغير السياق تغير المقصود بالاسم، فـ(الكتاب) في سياقه العام عَلَمٌ بالغلبة عند المسلمين، وَيُرَادُ به القرآن الكريم، وفي سياق خاص باليهود يُرَادُ به التوراة، وفي سياق آخر يخص اللغويين قد يُرَادُ به كتاب سيبويه[(٣)]. فقد ذكر ابن مالك في تعليقه على قوله –تعالى–:

(١) المفصل في صنعة الإعراب:٢٨، ٢٩. وينظر شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط:١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.٧٢.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢/ ٦٠٧.

(٣) ينظر المدارس النحوية: تأليف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الناشر: دار المعارف.٥٩.

(قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى) [١] أنَّ "الكتاب علم بالغَلَبة، لأن المَعْنيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادًا به التوراة، فَأُلْحِقَ في عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بالذي جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام"[٢].

٥-العَلَمُ إذا اشتهر بصفة، ينزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ عليها ويتحول إلى نكرة.

وإن تعجب فعجب أمر هذه الشهرة التي ألفيناها قريبًا قد نزعت من الاسم تعريفه؛ لشهرة اللقب، فجعلت الأشهر هو المعرفة في نحو: (هذا سَعِيدُ كُرزٍ)، وها هي هنا تنزع عن العلم تعريفه، وتحوِّله إلى نكرة؛ لكونه اشتهر بصفة معينة، لكن الأمر يختلف، فهي هنا بتنكيرها له لم تنقص من قيمته، وإنما منحته وسام الدلالة على تلك الصفة التي اشتهر بها، فيصبح اسم جنس دالًّا على هذا المعنى الذي اشتهر به، وهذا يؤدي إلى تنكيره لكونه أصبح دالًّا على عموم الصفة التي اشتهر بها، فيراد به اسم الجنس، "كأن يكونَ الاسم عَلَمًا مُشْتَهِرًا بصفة، كـ(حاتم) المُشتهرُ بالجود، و(عنترة) المشتهر بالشجاعة، و(سَحبان) المشتهرِ بالفصاحة، ونحوهم، فيُجْعَلُ العَلَمُ اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر بهِ ذلك العَلَمُ، كما قالوا: (لكل فرعونٍ موسىً)، بتنوينِ العلَمينِ، مُرادًا بهما الجنسُ، أي (لكلِّ جبَّارٍ قهّارٌ)، وذلك نحو: (لا حاتمَ اليومَ)، و(لا عنترةَ)، و(لا سحَبانَ). والتأويلُ: (لا جَوادَ كحاتم)، و(لا شجاعَ كعنترةَ)، و(لا فصيحَ كسَحبانَ)"[٣].

---

(١) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:١/ ١١٨.

(٣) جامع الدروس العربية: تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، ط ٢٨، ١٩٩٣م.٢/ ٣٣٠، ٣٣١.

وعلى ذلك يكون التنكير هنا تكريمًا وتشريفًا لهذا الاسم وتخليدا لصفاته، بخلاف تنكير الاسم إذا اجتمع مع اللقب، فإنه تهوين من شأن الاسم؛ نظرًا لشهرة اللقب.

ويتمثل هذا التشريف في كون هذا الاسم أصبح شعارًا لهذه الصفة، فـ(حاتم) مثلًا شعار للجود، ويغني ذكره عن ذكر الجود، ومعنى ذلك أن "العَلَمُ إذا اشتهر بمعنًى من المعاني، ينزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يُقال هذا الكلامُ عنده هو الذي يسوِّغ التنكيرَ، وذلك أنَّه إنّما يُقال لإنسانٍ يقوم بأمْرٍ من الأمُور له فيه كِفايةٌ، ثم يحضُر ذلك الأمرُ، ولم يحضر ذلك الإنسانُ، ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه"(١).

وللسبب نفسه حُكِمَ على (أبا حسن) بالتنكير في مثالهم المشهور: (قضية ولا أبا حسن لها)، فشهرة الإمام عليٍّ –كرم الله وجهه– بالفصل عند النزاع، والفراسة في الوصول للحقيقة جعلته مضرب المثل عند وجود قضية كبرى، وليس هناك من يستطيع الفصل فيها، "فالمعنى الذي يذكر مثل هذا الكلام عند حضوره، وكونه هو الذي سوغ فيه التنكير؛ وذلك لأن الكلام إنما يقال لإنسان كان يقوم بأمر من الأمور وله فيه كفاية، وغناء، فحضر ذلك الأمر، ولم يوجد ذلك الإنسان، ولا من يقوم به مثل قيامه. ولو وجد من يقوم مقامه لم نطلب"(٢).

هذا إذا ذكر الاسم مغنيًا عن صفته، فإذا أضيفت له الصفة عاد له تعريفه، كقول أبي تمام:

إِقْدَامَ عَمْرٍو في سَماحَةِ حَاتِمٍ * في حِلْمِ أَحْنَفَ في ذَكَاءِ إِيَاسِ**(٣).

(١) شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٩٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٩٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو في ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: دار المعارف، ط٥ .، ٢٠٠٦م. ١٧٤.

ولعل هذه الشهرة تبرر لنا سبب اضطرار الأعرابي إلى الكذب، وقد أبى حاتم الطائي أن يُضَيِّفَهُ، ثم تنكَّر ولاقاه في الطريق، فسأله: من كان أبا مثواك البارحة؟ قال: حاتم. قال: فكيف كان مبيتك عنده؟ قال: خير مبيت، وأخذ يصف مظاهر الكرم، فقال له: أنا حاتم! وسأله: ما حملك على الكذب؟ فقال له الأعرابي: إن الناس كلهم يثنون عليك بالجود، ولو ذكرتُ شرًا كنت أكذب، فرجعت مضطرًا إلى قولهم إبقاء على نفسي لا عليك، فاعتذر له حاتم وأحسن إكرامه(١).

٦-حذف صلة الموصول لشهرتها.

ليس غريبًا أن يكون للشهرة دور في الحذف؛ لا سيما أن النحويين قد ربطوا الحذف في مجمله بِالْعِلْمِ به، وقد يبلغ هذا الْعِلْمُ من الشهرة ما يجعلهم يستسيغون حذف عنصر يُستَغْرَبُ حذفه، كصلة الموصول، وقد مَثَّلَ سيبويه لحذف صلة الموصول بقوله: (هذا الذي أمسِ)، يريد الذي فعل أمس(٢). ويشير الرماني إلى دليل حذف الصلة بقوله " ودليل المحذوف اشتهار إنسانٍ بفعلٍ، فكأنك قلت: هذا الذي فعل أمس"(٣). ونقل أبو حيان عن الكسائي اشتراطه تقييد

(١) ينظر شرح مقامات الحريري: تأليف: أبي عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (ت ٦١٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.١/ ١٧٨، ومجاني الأدب في حدائق العرب: تأليف: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (ت ١٣٤٦هـ)، الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، د ط،١٩١٣م.٢/ ٢٠٦.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه:٢/ ٣٤٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال : تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.٥٥٤، وينظر المصدر نفسه: ٥٤٧.

الحذف بما قرب من الظروف، فلا يجوز: (هو الذي يوم الخميس) [١]، ويعلل ثعلب لذلك بقوله: "وكل ما كان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه؛ لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه، والفعل يدل على الوقت"[٢]. يضاف إلى ذلك أن مثل هذه الأساليب صارت عندهم كالمثل لكثرة استعمالها.

٧-يجوز قياس أي اسم على (من أنت زيدًا!) إذا اشتهر بالصفة.

(من أنت زيدًا!) من أمثلة سيبويه، وقد رأى أنه جرى مجرى المثل، " حتى إنهم لَيسْألون الرجل عن غيره، فيقولون للمسؤول: (مَنْ أنتَ زيدًا!)، كأَنّه يكلم الذي قال: (أنا زيدٌ)، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: (أنا زيدٌ)، فقيل له: (من أنت زيدًا!)" [٣].

ويشرح السيرافي كلام سيبويه، فينص على شرط شهرة (زيد) ببعض الصفات، ليصح المثال، فـ"أصل هذا أن رجلًا غير معروف بفضل كأنه يُسَمَّى بزيد، وكان زيد مشهورًا بشجاعة، وَضَرْبٍ من ضروب الفضل التي يُذْكَرُ بها الرجل، فلما تَسَمَّى الرجل المجهول بزيد الذي هو معروف بالفضل دُفِعَ عن ذلك،

(١) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، د ت.٣/ ١٠٥.

(٢) مجالس ثعلب: تأليف: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت ٢٩١ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٢، ١٣٧٥ هـ -١٩٥٦ م.٥٧. وينظر المدارس النحوية:٢٣٣.

(٣) الكتاب لسيبويه:١/ ٢٩٢، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تأليف : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر- تحقيق: أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية - بيروت- ط١- ١٩٩٨م.٢/ ١٨.

وَأُنْكِرَ عليه، فقيل له: (من أنت زيدًا!)، على جهة الإنكار، أي: من أنت ذاكرًا زيدًا، ومعرفًا هذا الاسم"[١].

فالغرض من المثال تحقير المخاطب[٢]، كأنه يبكِّته، ويقول له: أين أنت من زيد المشهور بهذه الصفات لِتسمَّى باسمه، أو تدعي أنك توصف بصفاته.

ولأن هذا الأسلوب قد جرى مجرى المثل لشهرته فقد اتسم بثلاثة أمور:

أ- أُلْحِقَ بالنماذج التي يجب إضمار الناصب فيها سماعًا[٣]، فـ(زيدًا) في (من أنت زيدًا!) مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (من أنت تذكر زيدًا!). ولم يظهر الناصب؛ "لأنّه كثُر في كلامهم حتى صار مَثَلًا، ولأنّه قد عُلِمَ أنَّ (زيدًا) ليس خبرًا، فلم يكن بد من حَمْله على فِعْلٍ، ولا يقال ذلك إلا جوابًا، كأنه لما قال: (أنا زيدٌ) قيل: (من أنت تذكر زيدًا!)، أو (ذاكرًا زيدًا!)" [٤].

ب-قد اكتسب مرونة تجيز لنا استبدال أي اسم آخر باسم (زيد) بشرط أن يشتهر ببعض الصفات، وقد أشار سيبويه إلى هذه المرونة بوضعه كلمة (فلان) موضع اسم (زيد)، فمثل له أيضًا بـ(من أنت فلانًا!) [٥]، ومعنى ذلك أنه "لو اشتهر شخص بفعل جاز في اسمه ما جاز في (زيد)، فلك عند ذكره ممن ينكر عليه أن تقول: (من أنت زيدًا؟)، و(من أنت عمرًا؟) إن كان اسم المشهور (عمرًا) مثلًا"[٦].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/ ١٨٩. وينظر شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٣٩٥.

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط:١، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ.٢/ ٥٧٧، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ١٨.

(٣) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف: ابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد، ط:١، المطبعة الأميرية، ١٣١٩هـ.١٩٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش:١/ ٣٩٥.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه:١/ ٢٩٣.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٥٧٧.

ج- كما يجوز فيه الإبقاء على اسم (زيد)، في حين أن المخاطب ليس اسمه (زيدًا)؛ لأنه أصل المثل، ولأن صفات زيد قد تكون المقصودة، فـ "يقال لمن لم يذكر (زيدًا)، بل قال مثلًا: (أنا عمرو)، وقصدت الإنكار عليه في ذلك: (من أنت زيدًا؟) على المثل، كقولك للرجل: (الصيف ضيعت اللبن)" [١].

٨-قد تكون الشهرة سبب حذف الفاعل دون إنابة.

من القضايا النحوية الشائكة التي أثير حولها خلاف بين النحويين قضية حذف الفاعل دون أن ينوب عنه عنصر آخر، فالبصريون يمنعونه[٢]، ولم ينقل عنهم حذفه إلا في المصدر حين لا يُذْكَرُ معه فاعل في نحو: **(أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ)** [٣]؛ لأن المصدر جامد، فلا يتحمل الإضمار، وعند التقاء ساكنين[٤]، كقوله – تعالى –: **(لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)** [٥]، ونصوصهم في المنع حاسمة، كقول المبرد: "ولا يجوز حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا

(١) المساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٥٧٧، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ١٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٣٨٢. وأسرار العربية : تأليف: أبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق : د : فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط ١ – ١٩٩٥م . ٨٥.

(٣) سورة البلد: ١٤.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه: تأليف: إبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.٥/ ٣٢٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تأليف: أبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.١/ ١٧٤، والأشباه والنظائر للسيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م. ٢/ ٨٣.

(٥) سورة الفتح: ٢٧.

بفاعل"[١]، وكقول السيرافي: " لا سبيل إلى حذف الفاعل"[٢]، وقد عللوا لذلك بـ"أن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسمًا مرفوعًا، ألا ترى أنهم قالوا: (مات زيد)، و(سقط الحائط)، فرفعوا هذه الأسماء وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة"[٣]، و"أهل الكوفة يجيزون حذف الفاعل" [٤]؛ قياسًا على حذف المبتدإ والخبر، ولوروده في السماع[٥]، وهناك من يجيز حذف الفاعل لوجود قرينة، فأجازوا حذفه " إذا دلت عليه دلالة"[٦]، وهناك من يرى أنه "لا خلاف بين البصريين والكوفيين في حكم حذف الفاعل، لكن الخلاف بينهم في تعيين الحذف، البصريون ينظرون للفاعل من جهة اللفظ، ثم مدى تحمُّل ما أُسْنِدَ إليه للضمير، فإن تحمله حكموا بإضمار الفاعل ما لم يترتب على ذلك فساد معنى، وإن لزم الإضمار قبل الذكر، أما إذا لم يتحمله، أو ترتب على الإضمار فساد معنى– حكموا بحذف الفاعل. والكوفيون ينظرون للفاعل من جهة المعنى، ثم

(١) المقتضب:١/ ١٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ١٥٨.

(٣) علل النحو: تأليف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م. ٢٧٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/ ٣٨٦.

(٥) ينظر المسائل البصريات: تأليف: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ .١/ ٥٢٧، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥٥.

(٦) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: تأليف: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٥هـ)، راجعه: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م. ٢٥١.

الإضمار ما لم يكن قبل الذكر، فإن لزم الإضمار قبل الذكر حكموا بحذف الفاعل"[١].

ومهما يكن من أمر الخلاف فإني أرى أن شهرة الفاعل قد تكون سببًا لحذفه[٢]، والشواهد المعروفة لحذف الفاعل تؤيد ذلك، فمثلًا قوله –تعالى–: **(حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)** [٣]. قد حُذِفَت الشمس، ولم يسبق ذكرها لشهرتها[٤]؛ "إذ ليس شيء يتوارى بالحجاب في ذلك الوقت سوى الشمس"[٥]، ومن ذلك قوله –تعالى–: **(فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ)** [٦]، أي: بلغت الروح، وقوله –تعالى–: **(كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)** [٧]، "ولا يبلغ التراقي عند الموت إلّا النفس"[٨]، وتقول العرب: أرسلت، يريدون: جاء المطر، ولا تكاد تسمعهم يذكرون السماء"[٩]، ومنه ومنه قول حاتم الطائي:

---

(١) حذف الفاعل عند النحويين، رفيع بن غازي بن نافع السلمي، مجلة جامعة الملك سعود كلية الآداب، المجلد: ٢٥، العدد:١، يناير ٢٠١٣م. ١٣٠.

(٢) ولا أرى مانعا من حذفه قياسا على حذف المبتدإ والجملة برمتها.

(٣) سورة ص: ٣٢.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.٤/ ١١٢.

(٥) تأويلات أهل السنة المسمى بـ(تفسير الماتريدي): تأليف: محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م. ٨/ ٦٢٤.

(٦) سورة الواقعة: ٨٣.

(٧) سورة القيامة: ٢٦.

(٨) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:٢/ ٥٦.

(٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: تأليف: الإمام عمر بن علي الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.٤/ ٦٦٣.

أَمَاوِيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى * إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ**[١]

يقصد حشرجت الروح، ولم يسبق ذكرها.

ونجد ذلك كثيرًا عند شراح الحديث، فيبدؤون الحديث بقولهم: قال صلى الله عليه وسلم، دون ذكر الرسول ¯ صلى الله عليه وسلم– [٢].

٩- عود الضمير على غير مذكور لشهرته(٣).

هذه القضية وثيقة الصلة بقضية حذف الفاعل، فهناك من رأى أن النماذج الخاصة بحذف الفاعل هي من باب عود الضمير على غير مذكور[٤]، لكنَّ هناك اختلافًا في أن النماذج المختارة لعود الضمير على غير مذكور الضمير فيها بارز، على خلاف القول بعود الضمير على غير مذكور في نماذج حذف الفاعل، فالضمير فيها مستتر –على القول بوجوده–، كذلك نماذج عود الضمير قد يكون فيها الضمير في محل رفع أو نصب أو جر، وفي الفاعل يكون في

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٦٣م.٣٥. وماوي: اسم امرأة، شُبِّهَتْ بالماء لصفائها،

(٢) ينظر على سبيل المثال فتح الباري شرح صحيح البخاري: تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب،، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ. باب ما يحذر من ثمرة الدنيا والتنافس فيها:١٨ / ٢٣٦.

(٣) جعلت عود الضمير بعد حذف الفاعل لارتباطه به.

(٤) ينظر المسائل الحلبيات: تأليف: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.٢٣٢، وفقه اللغة وسر العربية: تأليف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م. ٢٢٢.

محل رفع فقط، كما يرى البحث أن القول بحذف الفاعل أخف من القول بعود الضمير على اسم لم يذكر أصلًا.

فقد يعود الضمير على غير مذكور في النص، وتأتي الشهرة في مقدمة مسوغات ذلك، وقد ورد ذلك كثيرًا في القرآن الكريم، كقوله –تعالى–: **(وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ)** (١)، وقوله –عز وجل–: **(كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)**(٢)، فالضمير في الآيتين "عائد على الأرض، وتمكن ذلك – مع أنه لم يجر لها ذكر–؛ لشهرتها، وتمكن الإشارة لها"(٣). وكذلك يعود الضمير على اسم الجلالة دون تقدم ذكره، كقوله –تعالى–: **(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)** (٤). فالضمير (هو) "ضمير اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يكن قبله ذكر، لما في النفوس من ذكره تبارك اسمه"(٥). فالشهرة في هذه الحالة قامت مقام الاسم الظاهر الذي يعود عليه الضمير وأغنت عن ذكره.

كذلك القرآن الكريم قد يعود عليه الضمير دون تقدم ذكره لشهرته، ففي الآية الأولى من سورة القدر **(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)** (٦) "ذكر ضميره دون اسمه الظاهر دلالة على شهرته والاستغناء عن تسميته"(٧).

---

(١) سورة فاطر: ٤٥.

(٢) سورة الرحمن: ٢٦.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:٣/ ٤٠٢.

(٤) سورة الإخلاص: ١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٣٤٩.

(٦) سورة القدر: ١.

(٧) التسهيل لعلوم التنزيل: تأليف: أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ .٢/ ٤٩٩، وينظر التفسير القرآني للقرآن: تأليف: عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠ هـ)، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.٨/ ٥٦٥.

١٠- تأتي الحال مؤكدة لمضمون الجملة إذا اشتهرت هيئتها.

من تقسيمات الحال المتعددة تقسيمها إلى مؤسسة ومؤكدة، فالمؤسسة لا يستفاد معناها من دون ذكرها، كـ(جاء زيد ضاحكًا)، فلا يستفاد معنى الضحك إلا بذكر الحال، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها، كقوله – تعالى – : **(وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)** [(١)]، فالإفساد مستفاد من ذكر الفعل (تعثوا)؛ لأنه بمعنى تفسدوا، وتنقسم الحال المؤكدة إلى مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد اشترط النحويون للمؤكدة لمضمون الجملة "أن تدل على معنى لازم أو شبيه باللازم في تَقَدُّمِ العِلْمِ به بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا محضًا"[(٢)]، وتَقَدُّمُ العِلْمِ به يعني شهرته، ويمثل له الزمخشري بقوله: "(أنا فلان بطلًا شجاعًا وكريمًا جوادًا)، فتحقق ما أنت متسم به، وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: (زيد أبوك منطلقًا)، أو (أخوك) أحلت إلا إذا أردت التبني والصداقة. والعامل فيها أحق أو أثبت مضمرًا"[(٣)]. وينص ابن الحاجب على شرط الشهرة في شرحه لحديث الزمخشري، فيقول: "وقوله: (أنا فلان بطلًا شجاعًا وكريمًا جوادًا) إنما يريد إذا اشتهر الشخص بهذه الصفات، فحينئذ تأتي مؤكدة؛ لأنه ذلك الشخص، ولذلك قال: (فتحقق ما أنت متسم به، وما هو ثابت لك في نفسك)"[(٤)].

---

(١) سورة البقرة: ٦٠.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تأليف: المرادي أبي محمد بدر الدين بن قاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط:١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.٢/ ٧١٦.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:٩٢، وينظر الكتاب لسيبويه:٢/ ٨٠.

(٤) أمالي ابن الحاجب:١/ ٤٠١.

وهذه الشهرة لا يستفاد معناها من ركن واحد من ركني الجملة، وإنما "يستفاد معناها من النسبة بين الخبر والمبتدإ، على معنى أنه إذا ذُكِرَ المبتدأ ونُسِبَ له الخبر بعد ذلك فُهِمَ معناها دون ذكرها، إذ تتضمن هذه النسبة معناها عادة"(١).

١١- إذا وقع الحال مصدرًا يكون مفردًا وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه.

من الأسس الراسخة عند اللغويين أن المصدر لا يثنى ولا يجمع، سواء أكان خبرًا، أم نعتًا، أم حالًا، يقول ابن جني: " ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم الجنس، ويقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الماء والزيت والتراب"(٢)، لكنهم أجازوا تثنيته وجمعه في باب المفعول المطلق إذا اختلف النوع في نحو: (سرت سيري زيد الحسن والقبيح)، وكذلك مع المبين للعدد، نحو: (ضربت زيدًا ضربتين).

وفي باب النعت اشترط النحويون للنعت بالمصدر الإفراد والتذكير، يقول ابن مالك عن النعت بالمصدر:

ونَعَتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيَرا * **فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذْكِيَرا**(٣)

كذلك في باب الحال، إذا "كانت الحال الحقيقية مصدرًا فإنه يلازم صورة واحدة؛ نحو: (حضر القطار سرعة)، وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه

(١) النحو المصفى: تأليف: محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، ط ١، ١٩٧١م.٤٦١.

(٢) اللمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق : فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.٤٩.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف : تأليف: ابن مالك، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت. ٢٦.

كالنعت؛ نحو: (عرفت الوالي عدلًا)، و(الواليين عدلين)، و(الولاة عدولًا) "[١]. وعبر بعضهم عن ذلك بكثرة الاستعمال[٢]. وقد اشتهر هذا الاستعمال عند الفقهاء[٣]. مع أن التعبير القرآني قد عبر عنه مفردًا في نحو قوله-تعالى-: **(يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ)** [٤]، ولم يقل: (يحكم به عدلان).

فإذا عُدِمَ شرط الشهرة فلا يصح؛ لأنه " لا يجوز أن يقع في هذا الموضع إلّا ما أَشْبَهَ المعروفَ ممّا يُعرِّف، ويُؤكِّد، لو قلتَ: "(هو زيدٌ منطلقًا) لم يجز؛ لأنّه لو صحَّ انطلاقه لم يكن فيه دلالةٌ على صِدْقه فيما قاله"[٥]. فجملة (هو زيد) لا يستفاد منها انطلاقه.

ومنه الشاهد المشهور:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي * وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ**[٦]

(١) النحو الوافي:٢/ ٤٠٧.

(٢) ينظر شرح المفصل: ٣/ ٥٠، والكناش في فني النحو والصرف:١/ ٢٢٨.

(٣) ينظر على سبيل المثال الأم: تأليف: الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، د ط، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .١/ ٢٦٣، والإحكام في أصول الأحكام: تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.٣/ ١٤٩.

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٢٣.

(٦) البيت من البسيط، وهو لسالم ابن دارة، ينظر الكتاب: ٧٩/٢، والخصائص: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: محمد علي النجار- الناشر: عالم الكتب - بيروت، وشرح المفصّل: ٦٤/٢، وشرح التّسهيل: ٣٥٧/٢.

فـ(معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة، وتقديرهم العامل في هذا النوع (أحق، أو أعرف، أو أعرفني) –على أرجح الأقوال في العامل – يدل على وجوب شهرته(١).

١٢–شهرة المعنى المجازي قد يخرج اللفظ من المجاز إلى الحقيقة العرفية.

من القضايا الخلافية الشائكة في النحو العربي قضية تناوب حروف الجر المعاني، فأجاز الكوفيون وبعض البصريين تناوبها مستندين إلى كثرة شواهدها المسموعة(٢)، ومنعه البصريون مؤولين الشواهد على التضمين أو المجاز(٣)، بيد أن هناك مذهبًا ثالثًا يرى أنه إذا اشتهر معنى الحرف اللغوي، "وشاعت دلالته، بحيث يفهمها السامع بغير غموض، كان المعنى حقيقيًا لا مجازيًا، وكانت هذه الدلالة أصيلة لا علاقة لها بالمجاز، ولا بالتضمين ولا بغيرهما، فالأساس الذي يعتمد عليه هذا المذهب في الحكم على معنى الحرف بالحقيقية هو شهرة المعنى

(١) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٢٤٤، واللمحة في شرح الملحة: تأليف: ابن الصائغ محمد بن حسن، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط:١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.١/ ٣٨٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني: تأليف: الصبان أبي العرفان محمد بن علي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.٢/ ٢٧٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٢/ ٣١٨.

(٢) ينظر الأزهية في علم الحروف : لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق : عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .٢٨٤، والجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: المرادي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.٤١.

(٣) ينظر الكتاب: ٤/ ٢١٧، والأصول في النحو؛ لابن السراج: ١ /٤١٤.

اللغوي"[١]. فشهرة هذا المعنى تلحقه بما يسمى الحقيقة العرفية[٢]، "" فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحدًا أصليًا، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة، لا في الصورة السابقة، المتروكة نهائيًا، المنسية كأن لم تكن"[٣].

والحقيقة أن القول بالتناوب في معزل عن سياق الشاهد لا يخلو من قصور، ومع أن ابن جني قد اعترض على مجرد النظرة الساذجة لهذا الباب، فقال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه!"[٤]. ودعا إلى تحكيم السياق- فإنه لم يخرج أيضًا عن القول بالتضمين[٥]، مع إلماحه أن اللفظين بمعنى واحد، فرأى أن هذا "موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلَّف لذلك أن يُوجِدَ فرقًا بين (قعد) و(جلس)، وبين (ذراع) و(ساعد)، ألا ترى أنه لما كان رفث بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء[٦]،، وهو (إلى). وكذلك لما كان (هل لك في كذا) بمعنى: (أدعوك إليه)، جاز أن يقال: **(هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى)** [٧]، كما يقال: (أدعوك إلى أن تزكّى)"[٨].

---

(١) النحو الوافي:٢/ ٥٤٠.

(٢) ينظر النحو الوافي:٢/ ٥٤٣، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٥م. ٥.

(٣) النحو الوافي:٢/ ٥٤٣.

(٤) الخصائص:٢/ ٣٠٨.

(٥) ينظر الخصائص:٢/ ٣١٠ وما بعدها.

(٦) يقصد قوله -تعالى- : **(أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم)**، سورة البقرة: ١٨٧.

(٧) سورة النازعات: ١٨.

(٨)" الخصائص:٢/ ٣١٢، ٣١٣.

وقد تفاوت اللغويون في نظرتهم لهذا المبحث، فَحَكَّمَ بعضهم الدلالة التي اقتضت حرفًا معينًا في موضع معين دون غيره، ولو كان غيره هو المعروف بهذا المعنى، ففي قوله –تعالى–: **(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)** [(١)]، ما يذكره أكثر النحويين هو أن (في) بمعنى (على) [(٢)]، بينما نجد الزمخشري يرى أن من قال: إنها "بمعنى (على) عمل على الظاهر، والحقيقة إنها على أصلها؛ لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه"[(٣)]. ومعنى ذلك أن الأمر ليس ليس مجرد تناوب غفل عن دلالة، وأن حرف الجر (على) لا يصلح في هذا السياق لتأدية المعنى الذي أداه حرف الجر (في).

هذا، وقد "يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستنكرًا"[(٤)]، ومما يتصل بدراستنا من ذلك ما يتعلق بالإضافة؛ لأن الإضافة على تقدير حرف الجر، فقد يشتهر "حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كقولنا: (حرّمت الخمر)، والتحريم مضاف إلى الخمر، وهو بالحقيقة مضاف إلى الشرب، وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة، وأسبق إلى الفهم منها كما ترى"[(٥)].

---

(١) سورة طه: ٧١.

(٢) ينظر على سبيل المثال: المقتضب:٢/ ٣١٩، ومعانى القرآن: تأليف: أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.١/ ٢٣٦.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب:٣٨١.

(٤) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:١/ ٣١.

(٥) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:١/ ٣١.

١٣- (مثل) و(غير) عند إضافتهما لا يكونان معرفة إلا إذا اشتهرت أوجه المماثلة أو المغايرة.

من الأسماء الموغلة في التنكير (مثل)، و(غير)- وما شابههما من أسماء- على الرغم من إضافتهما إلى معرفة كالضمير، والسبب في ذلك هو عموم المثلية والغيرية -إن صح التعبير-، وعدم اختصاصهما، يقول الرضي: " واعلم أن بعض الأسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية، نحو: (غيرك)، و(مثلك)، وكل ما هو بمعناهما من (نظيرك)، و(شبهك)، و(سواك)، وشبهها، وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتًا دون أخرى؛ إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلة (زيد) لا تخص ذاتًا، بل نحو: (مثلك) أخص من غيرك، لكن المثلية أيضًا يمكن أن تكون من وجوه: من الطول، والقصر، والشباب، والشيب، والسواد، والعلم، وغير ذلك مما لا يحصى"[(١)].

يتضح من حديث الرضي أن إبهام الصفات المماثلة أو المغايرة هو سبب التنكير، وهناك مسوغان يحولهما إلى معرفة، المسوغ الأول أن يكون هناك (ضد) واحد، "فإن أوقعتها على الضد، كانت معرفة، نحو قولك: (عليك بغير الحركة)؛ ولذلك تصف بها المعرفة، فتقول: (عليك بالحركة غير السكون)"[(٢)].

(١) شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس، بني غازي، ١٩٩٦م.١/ ٣٠٠ – ٣٠١.

(٢) البديع في علم العربية: تأليف: ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات، تحقيق ودراسة :د. فتحي أحمد علي الدين، ط:١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ. ١/ ٢٩٧.

والمسوغ الآخر هو اشتهار المضاف إليه بالصفة، ويمثلون له بقوله – تعالى– **(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)** [١]، فقد اشتهر اليهود بأنهم هم المغضوب عليهم[٢]. ومن ذلك: "(مررت بزيد مثل عمرو) إذا اشتهر بمماثلته"[٣].

١٤– يحذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهارًا يغني عن المنعوت غناء تامًا.

الأصل في اللغة الذكر، والحذف فرع له، وقد ذكر سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا "[٤]. فالحذف عرض للذكر.

وقد يكون استعمال البنية السطحية قد بلغ من الشهرة ما تسبب في قلة استعمال البنية العميقة، وهذا قد يحدث مع النعت إذا اشتهرت العلاقة بينه وبين المنعوت، فيأخذ إعراب المنعوت، ويجعلون "حذف المنعوت أصلًا لكثرته، وكونه مجمعًا على صحة استعماله"[٥]، وقد اشترطوا لذلك قبول النعت لمباشرة ما كان

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – دار السرور، د ط، د ت .١/ ٧. والبديع في علم العربية:١/ ٢٩٧.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف: تأليف: أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.١/ ٢٢٣.

(٤) الكتاب: ١ / ص ٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٢٩٨.

يباشره المنعوت[١]، كقوله –تعالى – **(أَنْ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ)** [٢]، والتقدير: (دروعًا سابغات)، فَحُذِفَ المنعوت، وأُقِيمَ النعت مقامه، فأصبح مفعولًا به، وقد بالغ بعضهم، فجعل الحذف واجبًا، يقول الأستاذ عباس حسن: "يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهارًا يغني عن المنعوت غَناءً تامًّا؛ بحيث لا يتجه الذهن إليه؛ نحو: (جاء الفارس). والأصل: (جاء الرجل الفارس)، أي: راكب الفرس. ومثل: (جاء الصاحب)، أي: الرجل الصاحب، فلا يدور فيهما وفي أشباههما أن يقال: (جاء الرجل الفارس)، ولا (جاء الرجل الصاحب)، والنعت في الحالة السابقة لا يسمَّى نعتًا، وإنما يحل محل المحذوف في إعرابه فاعلًا، أو غيرهما ... مما كان عليه المحذوف قبل حذفه"[٣]، وأعتقد أن الحذف هنا كثير، وليس واجبا؛ لأنه لا يوجد ما يمنع من قولنا: (جاء الرجل الفارس).

وفي مقابل ذلك قد يقبل النعت مباشرة ما كان يباشره المنعوت، ويكون حذف المنعوت نادرًا، كحذف موصوف (أي) في قول الفرزدق:

إِذَا حَارَبَ الحَجَّاجُ أَيَّ مُنَافِقٍ * عَلَاهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هَزَّ يَقْطَعُ**[٤]

أي منافقًا أيّ منافق، وقد عللوا لذلك بأن (أي) "فارقت سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه، لا تقول: (مررت بأي رجلٍ)؛ وذلك لأن المقصود بالوصف بـ "أي" إنما هو التعظيم والتأكيد، والحذف يناقض ذلك"[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٢٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد:٢/ ٤٢١.

(٢) سورة سبأ: ١١.

(٣) النحو الوافي:٣/ ٤٩٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق، تحقيق الأستاذ الصاوي، ١٣٥٤هـ، القاهرة. ١/ ٤١٧. وينظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٢٤.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٣/ ١٤٢.

١٥- شهرة المندوب المبهم جعلت ندبه جائزًا.

لقد قصر البصريون الندبة على المعرفة غير المبهمة، ومنعوها عن المعارف المبهمة كالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وكذلك مع النكرة، وعللوا لذلك بأن "الاسم النكرة مبهم لا يخص واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب؛ ليساعد في تفجعه، فيحصل التأسي بذلك، فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة، لا بندبة النكرة، وإذا كانت ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة"(١)، وقد ألحقوا المعارف المبهمة بالاسم النكرة في المنع؛ لأنها "أيضًا مبهمة، فأشبهت النكرة؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة"(٢).

وقد فتح الكوفيون الباب على مصراعيه، فأجازوا ندب المعارف المبهمة والنكرة، واحتجوا لذلك بأن "الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو: (واراكباه)، فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها، كما أن الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو: (زيد) و(عمرو) فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها، والدليل على صحة هذا التعليل ما حكي عنهم من قولهم: (وامن حفر بئر زمزماه) وما أشبه ذلك"(٣).

ويشغلنا في هذا الخلاف جواب البصريين على قولهم: (وامن حفر بئر زمزماه)، فعلى الرغم من أنهم قد وصفوه بالشذوذ فإن الأنباري علل لمجيئه بما يوحي بأن الشهرة تميزه عن غيره، فقال: "إنما جاء مع شذوذه ههنا لأنه كان

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : تأليف الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، ط٢، ١٩٥٣م ١/ ٢٩٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/ ٢٩٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/ ٢٩٨.

معروفًا، وهو عبد المطلب جد النبي –صلى الله عليه وسلم–، وكان قد عُرِفَ بحفر بئر زمزم"[١].

وقد خرج النحويون من هذا الخلاف برأي منطقي يراعي ضرورة أن يكون المتفجع عليه أو المتوجع منه مشهورًا، فأجازوا ندب المعرفة غير المبهمة، واسم الموصول غير (أل) إذا اشتهر بالصلة، ويلخص ابن مالك ذلك بقوله:

وَيُنْدَبُ المَوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ * كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ**[٢]

ولكون الشهرة تعد معلما لهذا الأسلوب قد بالغ بعضهم وجعلها شرطًا لكل مندوب، فـ"لا يندب إلا العلم المشهور، ونحوه، كالمضاف إضافة توضح المندوب توضيح العلم، والموصول الذي اشتهر بصلة تعينه نحو: (وا دين محمداه)، و (وامن هاجر إلى مدينا)، فلا يندب العلم غير المشهور، ولا النكرة كـ (رجل)، ولا المبهم كـ (أي) واسم الإشارة، والموصول غير المشتهر بالصلة"[٣].

وأرى أن ندبة اسم الموصول غير (أل) إذا اشتهر بالصلة قد أكد شمولية النحو العربي الذي راعى الأبعاد الاجتماعية، وأعد الشهرة علة قوية، وأتاح لها توثيق الأحداث التاريخية المعروفة، كما احترم الاكتشاف، وجعل للإبداع خصوصية، وكرم المبتكرين من خلال أسلوب الندبة، فحفر عبد المطلب بئر زمزم هو حدث تاريخي ينسب له ويعرف به، فَأَهَّلَهُ إلى جواز ندبه، وكذلك نستطيع أن نندب كل مكتشف أو مخترع أو مشهور، فنقول: (وامن اكتشف علم العروض)، و(وا من ألَّف الكتاب).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/ ٢٩٩.

(٢) ألفية ابن مالك: ٣١.

(٣) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف والإملاء: تأليف: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم– دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.٢/ ٢٤٠.

- **الخاتمة:**

بعد هذه الدراسة للشهرة في النحو العربي أختم ببعض النتائج التي توصل إليها البحث:

١- رأى الباحث أن حكم تقدم اللقب على الاسم حري به أن يكون جوازيًا، وليس وجوبيًا كما صرح النحويون، وقد أثبت ذلك من خلال حَدِّ اللقب الذي يستوجب شهرته على الاسم، ومن خلال إجازة النحويين تَقَدُّمَ اللقب إذا كان ذا شهرة، كما أثبت الباحث أن الأمر لا يخلو من تناقض بين التعليل لِتَقَدُّمِ الاسم بشهرة اللقب، والتعليل لجواز تَقَدُّمِ اللقب بشهرة اللقب أيضًا.

٢- وتدخلت الشهرة مرة أخرى لِيَنْزَعَ بسببها من الاسم تعريفه، ويصير الاسم بالنسبة للقب بمنزلة المضاف النكرة؛ ولأن اللقب أشهر صار هو المضاف إليه الأعرف.

٣- الشهرة مميزة لعلم الجنس عن غيره؛ لأنك بمجرد ذكره فكأنك ذكرت الصفات التي اشتهر بها مجمل الجنس.

٤- الشهرة قد تنقل الاسم من مرتبة من مراتب التعريف إلى مرتبة أقوى، فيغادر التعريف بالأداة أو بالإضافة إلى العلمية لشهرته.

٥- حديث النحويين عن الأعلام بالغلبة المبدوءة بـ(ابن) يوهم أن العلمية والشهرة مقصورة على نطاق الإخوة فحسب، وأرى أن نطاق شهرة العلم بالغلبة قد اتسع مع مرور الزمن، ولم ينحصر في نطاق الإخوة.

٦- كما أثبت البحث أن الغلبة تكون في عرف أصحابها، وكلما تغير السياق تغير المقصود بالاسم.

٧- قد تنزع الشهرة عن العلم تعريفه، وتحوِّله إلى نكرة؛ لكونه اشتهر بصفة معينة، لكنها بتنكيرها له لم تنقص من قيمته، وإنما منحته وسام الدلالة على تلك الصفة التي اشتهر بها، فيصبح اسم جنس دالًّا على هذا المعنى الذي اشتهر به، فتنكيره في هذه الحالة هو تكريم له وتخليد لصفاته.

٨- أثبت البحث أن للشهرة دورًا في الحذف؛ لذلك نجد النحويين قد ربطوا الحذف في مجمله بِالْعِلْمِ به، وقد يبلغ هذا الْعِلْمُ من الشهرة ما يجعلهم يستسيغون حذف عنصر يُستَغْرَبُ حذفه كصلة الموصول، وحذف الفاعل.

٩- شهرة المثل (من أنت زيدًا!) منحته ثلاث سمات، فقد أُلْحِقَ بالنماذج التي يجب إضمار الناصب فيها سماعًا، كما اكتسب مرونة تجيز لنا استبدال أي اسم آخر باسم (زيد)، كما يجوز فيه الإبقاء على اسم (زيد)، في حين أن المخاطب ليس اسمه (زيدًا).

١٠-كما جاءت الشهرة شرطًا أساسيًا للحال المؤكدة لمضمون الجملة.

١١-وقد جاءت الشهرة علة للحذف في مجموعة من القضايا، كحذف صلة الموصول والفاعل، وكذلك حذف المنعوت.

١٢-كما أتت الشهرة في مقدمة مسوغات عود الضمير على غير مذكور. فالشهرة في هذه الحالة قامت مقام الاسم الظاهر الذي يعود عليه الضمير وأغنت عن ذكره.

١٣-كما أن شهرة المعنى المجازي قد تُخْرِجُ اللفظ من المجاز إلى الحقيقة العرفية، وقد يبلغ الاستعمال المجازي من الشهرة ما يجعل استعمال الحقيقة مستنكرًا كما رأينا في بعض قضايا حذف المضاف.

١٤-رأى الباحث أن حذف المنعوت كثير في كل موضع اشتهر فيه النعت اشتهارًا يغني عن المنعوت غَناءً تامًّا، وليس واجبًا كما رأى بعضهم.

١٥-كما رأى الباحث أن النحو العربي الذي راعى الأبعاد الاجتماعية، فجعل الشهرة علة قوية، وأتاح لها توثيق الأحداث التاريخية المعروفة، كما احترم الاكتشاف، وجعل للإبداع خصوصية، وكرم المبتكرين من خلال أسلوب الندبة.

- مصادر البحث:

١- الإحكام في أصول الأحكام: تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.

٣- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤- أسرار العربية: تأليف: أبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق: د: فخر صالح قدارة، دار الجيل- بيروت، ط ١ - ١٩٩٥م.

٥- الأشباه والنظائر للسيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٦- الأصول في النحو: لابن السراج أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي - تحقيق: د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨ م.

٧- الأفعال: تأليف: ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فوده، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.

٨- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: تأليف: ابن مالك، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، د ت.

٩- الأم: تأليف: الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، د ط،١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٠- أمالي ابن الحاجب: تحقيق: د. فخر صالح سليمان، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٩٨٩ م.
١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تأليف الإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، ط٢، ١٩٥٣م.
١٢- البديع في علم العربية: تأليف: ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات، تحقيق ودراسة :د. فتحي أحمد علي الدين، ط:١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ.
١٣- تأويلات أهل السنة المسمى بـ(تفسير الماتريدي): تأليف: محمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، د ت.
١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تأليف: ابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد، ط:١، المطبعة الأميرية، ١٣١٩هـ.
١٦- التسهيل لعلوم التنزيل: تأليف: أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
١٧- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ: خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
١٨- التفسير القرآني للقرآن: تأليف: عبد الكريم يونس الخطيب، (ت بعد ١٣٩٠هـ)، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

١٩-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: تأليف: ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط:١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ.
٢٠-تناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٥م.
٢١-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تأليف: المرادي أبي محمد بدر الدين بن قاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط:١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٢٢-جامع الدروس العربية: تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، ط ٢٨، ١٩٩٣م.
٢٣-الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف: المرادي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
٢٤-حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: تأليف: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، د ط، د ت.
٢٥-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني: تأليف: الصبان أبي العرفان محمد بن علي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
٢٦-حذف الفاعل عند النحويين، رفيع بن غازي بن نافع السلمي، مجلة جامعة الملك سعود كلية الآداب، المجلد: ٢٥، العدد:١، يناير ٢٠١٣م.
٢٧-الخصائص: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: محمد علي النجار- الناشر: عالم الكتب – بيروت.

٢٨-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تأليف: أبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
٢٩-ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: دار المعارف، ط٥ .، ٢٠٠٦م.
٣٠-ديوان الفرزدق، تحقيق الأستاذ الصاوي، ١٣٥٤هـ، القاهرة.
٣١-ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٦٣م.
٣٢-شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف: الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، د ط - د ت.
٣٣-شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط:١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣٤-شرح تسهيل الفوائد: تأليف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٥-شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس، بني غازي، ١٩٩٦م.
٣٦-شرح الكافية الشافية، تأليف: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ط ١، د ت.
٣٧-شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال: تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٨-شرح كتاب سيبويه: تأليف: أبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.

٣٩-شرح المفصل: تأليف: ابن يعيش موفق الدين الأسدي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

٤٠-شرح مقامات الحريري: تأليف: أبي عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (ت ٦١٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.

٤١- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: تأليف: يحيى بن حمزة بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٥هـ)، راجعه: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٢-علل النحو: تأليف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٤٣-العين: تأليف: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٤-فتح الباري شرح صحيح البخاري: تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٤٥- فقه اللغة وسر العربية: تأليف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٦- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣- ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٤٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: تأليف: الإمام عمر بن علي الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، دت.
٤٨- الكناش في فني النحو والصرف: تأليف: أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م.
٤٩- اللمحة في شرح الملحة: تأليف: ابن الصائغ محمد بن حسن، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط:١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٥٠- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
٥١- مجالس ثعلب: تأليف: أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت ٢٩١ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط ٢، ١٣٧٥ هـ -١٩٥٦ م.
٥٢- مجاني الأدب في حدائق العرب: تأليف: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (ت ١٣٤٦هـ)، الناشر: مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، د ط،١٩١٣م.

٥٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف: أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٤- المدارس النحوية: تأليف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الناشر: دار المعارف.

٥٥- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق:د. محمد كامل بركات، ط:١، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ.

٥٦- المسائل البصريات: تأليف: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ.

٥٧- المسائل الحلبيات: تأليف: أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٥٨- معانى القرآن: تأليف: أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

٥٩- معاني القرآن للفراء: تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار – دار السرور، د ط، د ت.

٦٠- معاني القرآن وإعرابه: تأليف: إبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦١- معاني النحو: لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٦٢- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف والإملاء: تأليف: عبد الغني الدقر، الناشر: دار القلم- دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٦٣- المفصل في صنعة الإعراب: تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - تحقيق: د.علي بو ملحم، الناشر: دار الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
٦٤- المقتضب: تأليف: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٥- نتائج الفكر في النَّحو: لأبي القاسم السهيليّ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م.
٦٦- النحو المصفى: تأليف: محمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، ط ١، ١٩٧١م.
٦٧- النحو الوافي: تأليف: عباس حسن، دار المعارف، ط ٣، د ت.
٦٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تأليف: السيوطي جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر- تحقيق: أحمد شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١- ١٩٩٨م.

□